الحد من الأسلحة عبارة عن حملة تدار بصورة مشتركة من جانب منظمة العفو الدولية وأوكسفام وإيانسا.

رقم الوثيقة : ACT 30/003/2005
يناير/كانون الثاني 2005

تجارة الأسلحة أفلتت من زمام السيطرة

ملايين الرجال والنساء والأطفال يعيشون في خوف يومي من النـــزاعات المسلحة.

بدءاً من الحربين الأهليتين في ليبيريا والشيشان وانتهاءً بعصابات ريو دي جنيرو ولوس أنجلوس، باتت الأسلحة خارج نطاق السيطرة. وهناك حوالي 639 مليون قطعة سلاح صغير وخفيف في العالم اليوم. ويتم إنتاج ثمانية ملايين غيرها كل عام.

"إن التكديس المفرط للأسلحة الصغيرة والمتاجرة غير المشروعة بها يهددان السلام والأمن الدوليين، ويحطمان الآمال في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ويعرضان فرص الديمقراطية وحقوق الإنسان للخطر". كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة 2002.

وتعزز الأسلحة الخارجة عن نطاق السيطرة الفقر والمعاناة في العالم. وبدون فرض قيود صارمة، ستظل هذه الأسلحة تغذي النـــزاعات العنيفة والقمع الذي تمارسه الدولة والانتهاكات العائلية. وما لم تتحرك الحكومات لوقف انتشار الأسلحة، ستُزهق مزيد من الأرواح، وسيقع مزيد من انتهاكات حقوق الإنسان، ويُحرم مزيد من الناس من فرصة التخلص من الفقر.

أهداف حملة الحد من الأسلحة
طوال سنوات عديدة، لمست أوكسفام ومنظمة العفو الدولية وشبكة التحرك الدولية بشأن الأسلحة الصغيرة (إيانسا)، خلال عملها حول العالم، التكلفة البشرية للانتهاكات التي تُرتكب بواسطة الأسلحة وقامت بحملات لفرض قيود أكثر صرامة على الأسلحة.

لكن الوضع الآن بات حرجاً، وقد أعدت المنظمات الثلاث حملة مشتركة أطلقت عليها تسمية الحد من الأسلحة."

والحملة طموحة، فنحن ندعو إلى وضع معاهدة دولية لتجارة الأسلحة لتنظيم جميع عمليات النقل الدولية للأسلحة ولفرض قيود فعالة على الأسلحة على الأصعدة الإقليمية والوطنية والمحلية. (انظر على ظهر الصفحة للاطلاع على المبادئ الأساسية لمعاهدة تجارة الأسلحة) وبوجيز العبارة، نهدف إلى وقف التدفق غير المسؤول لإمدادات الأسلحة وتدمير الكميات المتوافرة حالياً منها.

الصعيد الدولي
ينبغي على المجتمع الدولي أن يعتمد معاهدة دولية لتجارة الأسلحة بحلول العام 2006.

الصعيد الإقليمي
يجب إنفاذ القيود المفروضة لحماية القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان والحد من تدفق الأسلحة والطلب عليها على الأصعدة الإقليمية.

الصعيد الوطني
ينبغي على الحكومات أن تُدمج مبادئ معاهدة تجارة الأسلحة في قانونها الوطني. وأن تضع حداً لإساءة استخدام الأسلحة في بلدانها.

الصعيد المحلي
ينبغي على المجتمعات والسلطات المحلية أن تعمل معاً على تخفيض مستوى العنف الممارس بواسطة الأسلحة في المجتمع.

آن الأوان الآن للتحرك
"كانت لدي خطط للمستقبل. وأردت أن أسافر حول العالم وأن أتلقى دروساً في عرض الأزياء، وأن أواصل تمارين الجمباز. وبين عشية وضحايا، تحطمت آمالي – كل ذلك بسبب انعدام المسؤولية لدى الرجال الذين يفترض بهم أن يكونوا متحضرين والذين لا يشعرون بالشجاعة إلا إذا كان السلاح بأيديهم."

كاميلا ماغالهايس ليما، البالغة من العمر ستة عشر عاماً وهي من ريو دي جنيرو في البرازيل، أُصيبت بالشلل في ساقيها العام 1998 عندما أصابتها رصاصة طائشة خلال اشتباك مسلح وقع بين لصوص وقوات أمنية خاصة بينما كانت عائدة من المدرسة إلى منـــزلها سيراً على الأقدام.

"في أكتوبر/تشرين الأول 1990، أتت منظمة يونيتا (الاتحاد الوطني للاستقلال الناجز لأنغولا) إلى القرية، فسرقت أشياء. وحاولتُ الهرب، لكنهم أصابوني برصاصة في ساقي. وحصلت على إسعافات أولية، ثم نُقلت إلى المستشفى هنا في كوتو، واضطروا إلى بتر ساقي عند أسفل الركبة ... والتوجه إلى النهر مع سلة الغسيل على عكازين صعب جداً. كذلك حال الذهاب لجلب الحطب لكي أطهو الطعام لزوجي. وغسل الملابس والأطباق وإحضار الماء : كل هذه الأشياء صعبة."

رودينا فاوستينا، البالغة من العمر 42 عاماً، التي تعيش في مخيم للأشخاص المهجرين كائن بالقرب من كويتو بأنغولا.

شاركوا في الحملة
إن نجاح الحملات الدولية لحظر الألغام الأرضية وإلغاء ديون العالم الثالث وإنشاء محكمة جنائية دولية أثبت أن الحكومات تصغي فعلاً للرأي العام. ويمكن لحملة الحد من الأسلحة أن تحقق الأثر ذاته في حمل الحكومات على اعتماد معاهدة لتجارة الأسلحة – لكن ذلك لن يتحقق إلا إذا انضم عدد كافٍ من الناس إلينا.

وقد أحرزنا فعلاً مكاسب عظيمة. فمنذ إطلاق حملة الحد من الأسلحة وقع مئات الآلاف من الأشخاص حول العالم على عريضة المليون وجه، وصدرت بيانات عن عدد متزايد من الحكومات التي وافقت على أهدافنا.

إننا بحاجة إلى دعمكم

إن تأثير الانتشار واسع النطاق للأسلحة وإساءة استخدامها ليس قضية معزولة، بل يشكل تحدياً أمام أية منظمة مهتمة بالعدالة الاجتماعية أو القضايا الإنسانية وأية حركة تناضل من أجل المساواة والتضامن وإقامة مجتمعات أكثر أماناً.

ويمكنكم عن طريق الانضمام إلى حملتنا، التأثير على مجتمعكم وحكومة بلادكم.

ومعاً يمكننا ترجمة الحد الفعلي من الأسلحة إلى حقيقة واقعة.

املئوا بياناتكم على ظهر الصفحة لمساندة الحملة.

التعليق على الصورة
في جميع أنحاء العالم، يضغط المشاركون في حملة الحد من الأسلحة ونشطاؤها على الحكومات لتقبل بالحاجة إلى إبرام معاهدة دولية لتجارة الأسلحة.

أسئلة يتكرر طرحها حول حملة الحد من الأسلحة.

من يمكنه المشاركة؟
بكل بساطة كل منظمة تدعم أهداف حملة الحد من الأسلحة، بدءاً بالجماعات الدينية مروراً بنقابات العمال ومجموعات اللاجئين وانتهاءً بالمنظمات الطبية والصحية. فإذا كنتم تؤيدون أهدافنا، انضموا إذاً إلى دعوتنا العالمية لإخضاع تجارة الأسلحة للسيطرة.

هل هذه حملة عالمية؟
نعم! لقد أُطلقت الحملة في أكثر من 70 بلداً. واليوم، هناك ائتلافات وطنية تعمل وتقوم بحملات معاً بشأن الحد من الأسلحة في العالم.

كيف يمكننا مساندة الحملة؟
سواء كنتم منظمة غير حكومية صغيرة أو منظمة دولية، هناك العديد من الطرق التي يمكنكم فيها مساندة حملة الحد من الأسلحة. وهي تشمل :

- الترويج للحد من الأسلحة. ويمكن القيام بذلك عن طريق الحملات العامة أو جمع التواقيع على عريضة المليون وجه أو الانضمام إلى عرائضنا التي ترسل عبر البريد الإلكتروني أو إنشاء وصلات على شبكة الإنترنت.
- إبداء الدعم للحملة. ويمكن أن يتراوح ذلك بين السماح لنا باستخدام شعاركم في الموقع www.controlarms.org وإرسال رسالة دعم إلى حكومة بلدكم أو الأشخاص المؤثرين.
- المشاركة بدرجة أكبر، مثلاً يمكن لمنظمتكم أن تنضم إلى أحد ائتلافاتنا الوطنية أو أن تقيم ائتلافاً!

ما الدعم الذي نحصل عليه؟
مقابل مساندتكم للحملة، نوافيكم بآخر التطورات والمعلومات والخبرة بصورة دورية.

كيف ننضم.
عبِّروا عن دعمكم من خلال ملء وتوقيع القسيمة الواردة أدناه نيابة عن منظمتكم، وإعادتها إلينا. وسنضيف اسم منظمتكم إلى قائمة المناصرين في موقع الحد من الأسلحة ونوافيكم بمزيد من المعلومات حول كيفية المشاركة. ولمزيد من المعلومات حول حملتنا وسياساتنا زوروا موقع الإنترنت : www.controlarms.org. وعوضاً عن ذلك يمكنكم الاتصال بنا على البريد الإلكتروني: joinus@controlarms.org.

نعم – نحن نؤيد أهداف حملة الحد من الأسلحة.

نرجو إضافة اسم منظمتنا إلى قائمة المنظمات الداعمة في موقع الإنترنت www.controlarms.org .
اسم المنظمة : .....
اسم مسؤول الاتصال : .....
المنصب/مسمى الوظيفة :
جنسية المنظمة : .....
اللغة المفضلة : (يرجى وضع علامة في المربع) الإنجليزية : الفرنسية : الأسبانية :
البرتغالية :
العنوان : .....
الهاتف : .....
البريد الإلكتروني : .....
التوقيع : ..... التاريخ : .....
يرجى إعادتها إلى حملة الحد من الأسلحة على العنوان التالي :
Control Arms Campaign, Oxfam, 274 Banbury Road, Oxford, OX2 7D2. U.K.

التعليق على الصورة
أيرين خان وباربرا ستوكينغ وكونماني وسيه بين شواهد القبور، وتظهر في خلفية الصورة لوحة الإعلانات الخاصة بحملة الحد من الأسلحة وعمود نلسون، لندن، المملكة المتحدة، أكتوبر/تشرين الأول 2003.

التعليق على الصورة
صورة الغلاف الأمامي. بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. برنامج نزع الأسلحة في سيراليون. حمولة حاوية من الأسلحة المدمرة المصادرة من المتمردين والجماعات الحكومية، 2001.

علينا وقف التدفق غير المسؤول لإمدادات الأسلحة.....

المبادئ الأساسية لمعاهدة تجارة الأسلحة.

يهدف الاقتراح إلى ترجمة الحد من الأسلحة بصورة شاملة إلى حقيقة واقعة عن طريق إدراج المبادئ التالية في اتفاقية للأمم المتحدة.

1. لا يجوز إجراء عمليات نقل دولية للأسلحة إلا إذا أُجيزت بموجب ترخيص تصدره الدولة. ويجب أن تتقيد التراخيص بالمعايير الدنيا التالية :

(1) لا يجوز للدول أن تسمح بعمليات نقل الأسلحة التي تنتهك الواجبات المترتبة عليها حالياً بموجب القانون الدولي بالنسبة لنقل أسلحة محددة أو نقل أسلحة إلى مستعملين نهائيين محددين.

(2) لا يجوز للدول أن تسمح بعمليات نقل الأسلحة إذا كانت تعتقد أن هذه الأسلحة يحتمل أن تُستخدم في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة، أو لارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان أو للقانون الإنساني الدولي، أو لارتكاب الإبادة الجماعية أو جرائم ضد الإنسانية أو تغيير وجهتها من أجل هذه الاستعمالات.

2. لا يجوز للدول أن تسمح بعمليات نقل الأسلحة بدون أن تأخذ في الحسبان تأثير عمليات النقل على الأمن الإقليمي والتنمية المستدامة، فضلاً عن احتمال تغيير وجهتها.

3. ينبغي على الدول أن ترفع تقارير حول عمليات النقل الدولية للأسلحة إلى هيئة دولية سيتم إنشاؤها لضمان المساءلة والشفافية.

... وتدمير الكميات المتوافرة حالياً من الأسلحة غير الخاضعة للسيطرة.

منظمة العفو الدولية أوكسفام إيانسا
www.controlarms.org

حملة الحد من الأسلحة
أيدوا الحد من الأسلحة وساندو الحملة

إننا بحاجة إلى دعم من المنظمات الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية في كل مكان.